بيان تجمع الرؤية الوطنية

بشأن وثيقة اتفاق لجنة الحوار المصغّرة (4+4)

يُتابِعُ تجمّعُ الرؤية الوطنية، بوصفه إطاراً مدنياً وطنياً مستقلاً معنيّاً بالمساهمة في إنهاء حالة الانسداد السياسي وصون الملكية الليبيّة للعملية السياسيّة، ما انتهى إليه التوقيع على اتفاق لجنة الحوار المصغّرة (4+4) في طرابلس يوم الأحد الموافق 30 أغسطس 2026.

وإذْ يُسجّل التجمّع، وبكلِّ أسفٍ، غيابَ التمثيل الوطنيّ الجَامع عن ترتيبٍ سياسيٍّ مِن هذا النوع، يُقرّ بأنّ هذه الوثيقة تمثّل اختراقاً سياسيّاً تجاه استكمال متطلبات العملية السياسيّة والاستحقاق الانتخابي، وفق خارطة الطريق التي أطلقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويرى أنّه، في حال معالجة بعض أوجه القصور الذي اعتراها، وتوفير الضمانات اللازمة لسدّ مواطن الاعتراض عليها، تصلح للبناءِ عليها واستثمارها في حلحلة الانسداد السياسي، ودفع العملية السياسية قُدُماً وصولاً إلى الاستحقاق الانتخابي في إطارٍ وطنيٍّ جامع.

غيرَ أنَّ هذا الإقرار لا يحولُ دون التنبيه إلى المسائل التي قَدَّرَ التَّجمعُ أنّها تَمَسُّ مِن شرعيَّة الاتفاق وتُضعفُ فرصَ تنفيذِهِ، ومِن أهمها:

1- اعتماد آلية النهج الثنائي في صياغة وتوقيع وثيقة على هذا القدرِ من الجَسَامَةِ.

2- خطورة تعليق نتيجة الاستحقاق الرئاسي بكامله على تعثّر إجراءات التنازل في الأحوال التي يترشّح فيها مزدوجو الجنسية، وهو سيناريو ينطوي على مخاطر جسيمة تُهدّد بانهيار الاستحقاق الانتخابي بعد إنجازه.

3- العودة إلى نظام الترشّح الفردي في الاستحقاق التشريعي على نحوٍ يُضيّق على التمثيلِ الحزبيِّ والقوائم، خلافاً لما طالبت به قوىً سياسيّةٌ واسعةٌ.

4- اعتماد آلية مصادقةٍ تُضمِر إكراهَ مجلسي النواب والأعلى للدولة، تمهيداً لاعتمادِ مَسَارٍ بديلٍ وفق آليةٍ غيرِ واضحةِ الملامِح، وعلى نحوٍ يَمسُّ يَقيناً مبدأ الملكية الوطنية للعملية السياسية الذي أكّده قرارا مجلس الأمن 2755 (2024) و2796 (2025).

وانطلاقاً ممّا تقدّم، فإنَّ تجمّع الرؤية الوطنية، وهو يُذكّر بموقفِهِ الوطنيِّ المُعلَن تجاه أيِّ ترتيباتٍ قد تُمكِّنُ بعضَ الأطراف المتنفّذةِ من احتكارها تمثيلَ الليبيينَ في أيِّ عمليّةٍ سياسيّةٍ، **يُعلنُ أنّ أُساسَ انخراطهِ في مسار التعاطي بإيجابية مع هذا الاتفاق يتوقف على الآتي:**

1- أن تكون أيُّ مصادقةٍ أمميّةٍ أو دوليّةٍ مُكمّلةً للدور الوطنيّ لا بديلاً عنه أو تجاوزاً له، تَكريساً لمبدأ الملكية الوطنية للعملية السياسيّة.

2- ضرورة الالتزام باعتماد خارطة طريقٍ مُحدَّدةِ المهام والمُدد الزمنية للاستحقاق الانتخابي، وإلغاء أيِّ صياغةٍ مفتوحة تُتيح تأجيلاً غيرَ محدودٍ.

3- تشكيل سلطة تنفيذيّة مِنْ كفاءاتٍ مُستقلّة، بمهمّةٍ ومدّةٍ محدّدتينِ بدقّة، تلتزم بألّا تترشّح للانتخابات القادمة.

4- الالتزام بصَوْنِ الحِيَادِ التَّامِ للمفوّضيّةِ الوطنيَّةِ العُليَا للانتخاباتِ مع تشكيلٍ مُتَوازِنٍ، بمنأًى عن أيِّ مُحاصَصَةٍ سِيَاسيّةٍ.

5- حسم شروط الترشّح تشريعياً وبشكلٍ نهائي قبل فتح باب التّقدّم للانتخابات.

6- كفالة احترام التعدّدية السياسية والحزبية عبر صيغةٍ انتخابية تضمن مشاركةً فعلية للأحزاب والقوائم.

وفي هذا الإطار يدعو تجمّع الرؤية الوطنية كلاً من:

- مجلسَي النواب والأعلى للدولة إلى تحويل مُهلة الشهر المنصوص عليها في وثيقة الاتفاق مِن محطّةِ مواجهةٍ إلى مسارِ اعتمادِ أساسٍ دستوريٍّ توافقيّ، عبرَ اشتراكهما المباشر في صياغة أحكامٍ مُكمّلة لسدّ أيِّ فراغٍ قانونيّ في الوثيقةِ وتعزيزِ قِيمَتِها؛
- بعثةَ الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والأطرافَ الموقّعةَ على اتفاق اللجنة المصغّرة (4+4)، إلى الانفتاح على فكرة "الأحكام المكمّلة" لِما توفّره من مساحةٍ للتدارك ولإضافة أيِّ أحكامٍ لآثارٍ يُراد ترتيبها على هذه الوثيقة؛ كما يدعو البعثةَ إلى اعتمادِ تعريفٍ واضِحٍ لـ"الآليّة الوطنيّة واسعة التمثيل" الواردةِ في هذه الوثيقة بوصفها مؤتمراً وطنياً جَامِعاً تُصَاغ فيه معاييرُ التمثيل المتوازن بمشاركة القُوَى الوطنيَّة، لا مجرّد خطوةٍ إجرائيّةٍ شكليَّة؛ وكذلك إلى ربطِ أيِّ دَعْمٍ أُمَميٍّ مُقبلٍ بضماناتٍ تنفيذيَّةٍ تَفعيلاً لمضمونِ القَرارين 2755 و 2796؛
- الأطرافَ الإقليمية والدولية المعنيّة، بما في ذلك القائمين على المساعي الأمريكية، إلى مساندة هذا المسار التصحيحي دون الاكتفاء بالإشادة بالاتفاق في صيغته الراهنة، وإلى ربط دعمها بالاحتكام إلى صناديق الاقتراعِ ضِمنَ إطارٍ زَمَنيٍّ مُلزِمٍ لا بترتيباتٍ تُعيدُ توزيعَ النُّفُوذِ؛
- القوى المدنية والحزبية والنقابية والاجتماعية إلى الاصطفاف مع هذا الموقف، وتشكيل كتلةِ ضَغْطٍ وطنيَّةٍ سلميَّةٍ تَحمي مسارَ الاستحقاق الانتخابي مِن الانزلاقِ نحوَ صَفْقَةِ نُفُوذٍ جَديدةٍ.

ختاماً، فإنَّ تجمّع الرؤية الوطنيّة إذْ يحرص على أن يكون شريكاً وطنياً في صياغة التّسويةِ لا طَرَفاً يَرقُبُ نتائِجَها، يُعلنُ استعدادَه الكاملَ لوضعِ خِبرته وإمكانَاتِه للمساهمة في صياغة مقترح **الأحكام التكميليّة،** إيماناً منه بأنَّ الطريقَ الآمن الوحيد لليبيا هو الطريق المُفضي إلى صَنَادِيقِ الاقتراعِ، بِسيادةٍ وطنيَّةٍ كاملةٍ، وشَرَاكةٍ مُجتمعيَّةٍ ضَامِنَةٍ.

تجمّع الرؤية الوطنية

طرابلس - الأربعاء 20 ربيع الأول 1448 الموافق 02 سبتمبر 2026